بانخفاض بلغ 244.3 مليون دينار

«الشال»: إجمالي الودائع لدى البنوك الكويتية 35 مليار دينار

- إجمالي التسهيلات الائتمانية للمقيمين في نهاية سبتمبر 28.4 مليار دينار
- ارتفاع طفيف جداً للدينار الكويتي مقابل الدولار
- الفرق في متوسط أسعار الفائدة على ودائع العملاء مازال لصالح الدينار

ارتفاع في اجمالي الودائع بالبنوك

قال تقرير «الشال» ان بنك الكويت المركزي ذكر في نشرته الإحصائية النقدية الشهرية، لشهر سبتمبر 2013، والمنشورة على موقعه الإلكتروني على الإنترنت، أن رصيد إجمالي أدوات الدين العام، في نهاية سبتمبر 2013، قد حافظ على مستواه البالغ 1.505 مليار دينار كويتي، نفسه «منذ مايو 2013». وأدوات الدين العام تتكون من سندات الخزانة، الأطول أمداً، برصيد 1.505 مليار دينار كويتي «منذ مايو 2013»، وأذونات الخزانة برصيد «لا شيء» «منذ يوليو 2012». وبلغ متوسط أسعار الفائدة على سندات الخزانة، لمدة سنة 1 في المئة، ولمدة سنتين 1.125 في المئة، ولأكثر من سنتين 1.5 في المئة. وتستأثر البنوك المحلية بما نسبته 97.9 في المئة من إجمالي أدوات الدين العام «نحو 93.8 في المئة في نهاية يونيو 2013». وبذلك يبلغ إجمالي الدين العام المحلي نحو 1.505 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته نحو 2.9 في المئة، من حجم الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لعام 2012، البالغ نحو 51.3 مليار دينار كويتي.

وأضاف التقرير تذكر نشرة بنك الكويت المركزي، أن إجمالي التسهيلات الائتمانية، للمقيمين، المقدمة من البنوك المحلية في نهاية سبتمبر 2013، قد بلغ نحو 28.426 مليار دينار كويتي، وهو ما يمثل نحو 57.1 في المئة من إجمالي موجودات البنوك المحلية، بارتفاع بلغ نحو 503 ملايين دينار كويتي، عما كان عليه في نهاية يونيو 2013، أي بنسبة نمو ربع سنوي بلغت نحو 1.8 في المئة. وبلغ إجمالي التسهيلات الشخصية نحو 10.953 مليارات دينار كويتي، أي ما نسبته 38.5 في المئة، من إجمالي التسهيلات الائتمانية «نحو 10.677 مليارات دينار كويتي في نهاية يونيو 2013»، وبلغت قيمة القروض المقسطة ضمنها نحو 6.832 مليارات دينار كويتي، أي ما نسبته 62.4 في المئة من إجمالي التسهيلات، الشخصية، وضمنها لشراء الأسهم نحو 2.653 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته 24.2 في المئة من إجمالي التسهيلات الشخصية، وبلغت قيمة القروض الإستهلاكية نحو 1.126 مليار دينار كويتي. وبلغت التسهيلات الائتمانية للقطاع العقار نحو 7.389 مليارات دينار كويتي، أي ما نسبته 26 في المئة من الإجمالي، «نحو 7.207 مليارات دينار كويتي، في نهاية يونيو 2013»، ولقطاع التجارة نحو 2.656 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته 9.3 في المئة، «نحو 2.568 مليار دينار كويتي، في نهاية يونيو 2013» ولقطاع المؤسسات المالية -غير البنوك- نحو 1.667 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته 5.9 في المئة، «نحو 1.764 مليار دينار كويتي، في نهاية يونيو 2013».

وأشار تشير النشرة، أيضا، إلى أن إجمالي الودائع، لدى البنوك المحلية، قد بلغ نحو 35.172 مليار دينار كويتي، وهو ما يمثل نحو 70.6 في المئة من إجمالي مطلوبات البنوك المحلية، بانخفاض بلغ نحو 224.3- مليون دينار كويتي، عما كان عليه في نهاية يونيو 2013، أي بنسبة انخفاض ربع سنوي بلغت نحو 0.6- في المئة، ويخص عملاء القطاع الخاص من تلك الودائع بالتعريف الشامل، أي شاملاً المؤسسات الكبرى، مثل المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية -لا يشمل الحكومة- نحو 30.170 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته 85.7 في المئة، ونصيب ودائع عملاء القطاع الخاص بالدينار الكويتي، منها، نحو 27.390 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته 90.8 في المئة، وما يعادل نحو 2.780 مليار دينار كويتي بالعملات الأجنبية، لعملاء القطاع الخاص، أيضا.

التوقعات لأداء شهر نوفمبر صعبة

السوق الهندي حقق أكبر المكاسب خلال أكتوبر

سلط الشال الضوء على الأداء المقارن لأسواق مالية منتقاة - اكتوبر 2013 فقال أداء شهر أكتوبر الفائت أفضل من توقعاتنا إذ ارتفعت مؤشرات 12 سوقاً من أصل 14 سوقا منتقاة، 5 أسواق منها حققت مكاسب بأكثر من 3 في المئة في شهر واحد، وأصبح 13 سوقا من أصل 14 سوقا في المنطقة الموجبة، مقارنة بمستوى مؤشراتها في نهاية عام 2012، وظل السوق الصيني، وحيدا، في المنطقة السالبة.

وقال أكبر المكاسب في شهر أكتوبر حققها السوق الهندي وبنحو 9.2 في المئة وقفزت بمؤشره من المنطقة السالبة إلى المنطقة الموجبة بمكاسب في 10 شهور عوضت خسائره وأضافت نحو 8.9 في المئة مقارنة بمستواه في نهاية عام 2012، والدعم، معظمه، جاء من الانخفاض الحاد بسعر صرف الروبية الهندية بنحو 10 في المئة ما شجع على جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر. وحقق سوق دبي ثاني أعلى المكاسب في شهر واحد وبنحو 5.8 في المئة ليحلق، وحده بعيدا، في ترتيب أعلى المكاسب في 10 شهور وليحقق مؤشره نموا بنحو 80.1 في المئة مقارنة بنهاية العام الفائت، ولا يبدو أن اللحاق به من قبل أي سوق آخر بات ممكنا خلال ما تبقى من العام الحالي. ورغم مكاسبه الضعيفة في شهر أكتوبر البالغة 0.1 في المئة، فقط، ظل سوق أبوظبي في الترتيب الثاني من حيث حجم المكاسب في 10 شهور بإضافة 46.2 في المئة إلى مستواه في نهاية العام الفائت، بينما حافظ السوق الياباني على ترتيبه الثالث بمكاسب بحدود 37.8 في المئة، رغم خسارة مؤشره نحو 0.9- في المئة في شهر أكتوبر.

وبين إذا استثنينا مؤشر سوق الكويت للأوراق المالية السعري، والذي حقق مكاسب في 10 شهور بنحو 33.9 في المئة وهو ما لا يفترض احتسابه، احتلت 9 أسواق من أصل 14 سوقا المنطقة الموجبة في وسطها، بمكاسب راوحت بين أدناها للسوق الهندي بنحو 8.9 في المئة، وأعلاها بنحو 18.7 في المئة للسوق الألماني، خمسة منها من أسواق الإقليم و4 ناضجة، ما يوحي بعقلانية الأداء. وزاد السوق الصيني خسائره في شهر أكتوبر بنحو 1.5- في المئة لتبلغ خسائره في 10 شهور نحو 5.6- في المئة، ولكن الصين حالة خاصة، فالتحوط من فقاعة أصول هاجس الإدارة المركزية للاقتصاد فيها، لذلك من المحتمل أن تكون خسائره أمرا مخططا له. ويبقى أمرا معيبا، أن يراوح أداء سوق الكويت للأوراق المالية المقارن، ما بين الترتيب الرابع في قراءة مؤشره الرسمي السعري وبارتفاع كبير يضعه في مصاف الأسواق الثلاثة الأولى، بينما يضعه مؤشره الرسمي الوزني في الترتيب الثاني عشر في حجم المكاسب، وبارتفاع يبلغ نحو ثلث ارتفاع مؤشره السعري، وليس هناك سوق آخر في العالم بهذه المواصفات.

وأشار تظل توقعات الأداء لشهر نوفمبر صعبة، وإن بدت أقل صعوبة من توقعات شهر أكتوبر، بعد أن حسمت البنوك المركزية الرئيسة في العالم أمرها بالاستمرار في سياسة توفير الأموال الرخيصة أو سياسة التيسير الكمي أي طبع النقود، خصوصا بعد ارتفاع معدل البطالة في أوروبا الوحدة النقدية. لذلك نميل إلى الاعتقاد باستمرار الأداء الموجب للأسواق ضمن العينة، معظمها، في شهر نوفمبر وإن بمستوى أدنى من مستوى أداء شهري سبتمبر وأكتوبر.

مؤشرات إيجابية للسوق الهندي

30 شركة استحوذت على 6.593 مليارات دينار

سوق الكويت أضاف إلى سيولته 625 مليون دينار خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي

تطرق الشال إلى خصائص سيولة سوق الكويت للأوراق المالية «يناير - أكتوبر 2013» انتهاء شهر أكتوبر، يكون سوق الكويت للأوراق المالية قد أضاف لسيولته -قيمة التداولات- نحو 625.4 مليون دينار كويتي، مضيفا نحو 6.6 في المئة إلى مجمل سيولته للشهور التسعة الأولى من العام الجاري، لتبلغ سيولة السوق منذ بداية عام 2013 وحتى نهاية شهر أكتوبر نحو 10.134 مليارات دينار كويتي. إلا أن سيولة شهر أكتوبر، مقارنة مع سيولة شهر سبتمبر، قد انخفضت بنحو 37.9 في المئة، وهو انخفاض مستمر منذ شهر مايو «باستثناء شهر سبتمبر الذي ارتفعت سيولته بنحو 114.5 في المئة مقارنة بالشهر الذي سبقه أي شهر أغسطس 2013»، فيما يبدو أنه استمرار للتصحيح الذي تشهده البورصة بعد انحراف السيولة الذي ساد، منذ أواخر عام 2012 وحتى منتصف عام 2013، والذي حذرنا منه في حينه.

وتابع لا بأس من تحليل اتجاهات السيولة لرصد أية تغيرات، قد تطرأ عليها، وكالعادة، فمنا بمتابعة نصيب أعلى 30 شركة من قيمة التداولات، والتي استحوذت على 6.593 مليارات دينار كويتي، من تلك القيمة، أي نحو 65.1 في المئة من إجمالي قيمة تداولات السوق، لما مضى من العام الجاري، بينما بلغت القيمة السوقية لهذه الـ 30 شركة نحو 13.866 مليار دينار كويتي، ومثلت نحو 43.5 في المئة من إجمالي قيمة السوق. لكن، بالتدقيق في مكونات هذه العينة، يتضح أن 24 منها استحوذت على قيمة تداولات مرتفعة، رغم حيازتها قيمة سوقية متدنية، وهو مؤشر على الانحراف الشديد في توجهات السيولة، ومؤشر عام على غلبة نشاط المضاربة في السوق، فنحو 24 شركة استحوذت على 48.9 في المئة من إجمالي قيمة تداولات إجمالي السوق، أي نحو 4.960 مليارات دينار كويتي، بينما قيمتها السوقية لا تمثل سوى 4.7 في المئة من إجمالي قيمة شركات السوق.

وبين يمكن لمؤشر معدل دوران السهم أن يعطينا زاوية مختلفة للنظر إلى حدة تلك المضاربة أو هوسها، حيث يقيس المؤشر نسبة قيمة تداولات الشركة على قيمتها السوقية، إذ قدّر معدل دوران أسهم إجمالي السوق بنحو 31.8 في المئة «نحو 38.1 في المئة محسوبة على أساس سنوي»، بينما بلغ نحو 47.5 في المئة «نحو 57.1 في المئة محسوبة على أساس سنوي» لعينة الـ 30 شركة، وضمنها يبلغ معدل دوران أسهم شركات المضاربة الـ 24 نحو 334.2 في المئة «نحو 401 في المئة محسوبة على أساس سنوي»، أو نحو 10 أضعاف معدل كل السوق حتى إن إحدى الشركات، ضمن شركات المضاربة الـ 24، بلغ معدل دوران اسهمها نحو 1323.5 في المئة، أي أكثر من 13 ضعفا، ولثاني أعلى شركة نحو 1024 في المئة ولثالث اعلى شركة نحو 889.9 في المئة، مع الانتباه إلى أن مؤشر معدل الدوران يفترض أن أسهم الشركة، جميعها، متاحة للتداول، بينما الواقع أن نسبة منها، فقط، متاحة للتداول، بسبب ما يحجب نتيجة الرهونات والملكيات الاستراتيجية، ما يعني أن معدل الدوران الفعلي، أو حدة المضاربة، على الأرجح، أعلى، كثيرا، من تقديراتنا.

.. وشركات الاستثمار

رسم بياني لحركة السيولة

.. والشركات المدرجة بالسوق

الأداء الأسبوعي لسوق الأوراق المالية

قال الشال ان أداء سوق الكويت للأوراق المالية كان خلال الأسبوع الماضي مختلطا، حيث انخفض مؤشرا كمية الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المبرمة، بينما ارتفع مؤشر قيمة الأسهم المتداولة وقيمة المؤشر العام، وكانت قراءة مؤشر الشال «مؤشر قيمة» في نهاية تداول يوم الخميس الماضي، «أربعة أيام تداول بمناسبة عطلة رأس السنة الهجرية»، قد بلغت نحو 468.2 نقطة وبارتفاع بلغت قيمته 1.0 نقطة ونسبته 0.2 في المئة عن إقفال الأسبوع الذي سبقه، وبارتفاع بلغ قدره 30 نقطة، أي ما يعادل 6.8 في المئة عن إقفال نهاية عام 2012.

شركة اليسرة للأغذية أطلقت مبادرة توعوية وطنية لتقليص حالات التسمم الغذائي في المنازل

تحت رعاية وزير الصحة الشيخ محمد العبدالله، أطلقت شركة اليسرة للأغذية مبادرة وطنية مجتمعية للتوعية بسلامة الأغذية بعنوان «سلامة عائلتك من سلامة غذائك» التي تهدف إلى رفع مستوى الوعي لدى مختلف فئات المجتمع في الكويت حول أفضل ممارسات السلامة الغذائية، وتعمل على تثقيفهم حول المبادئ والقواعد الأساسية لتحقيق السلامة الغذائية في المنازل للوقاية من التسمّم والأمراض الناتجة عن العادات الخاطئة في التعامل مع الأغذية.

وانطلقت المبادرة بحضور وكيل وزارة الصحة المساعد لشؤون الخدمات الطبية، الدكتور محمد الخشتي، في مؤتمر عُقد في قاعة 360 للمعارض - الدور الأرضي في مول 360، كما حضر مؤتمر الانطلاق العديد من المهتمين من مختلف الجهات المعنية بشؤون الصحة والسلامة الغذائية في الكويت.

وقال الدكتور محمد الخشتي في كلمة الافتتاح: «تنطلق هذه المبادرة في الوقت الذي أصبحت فيه السلامة الغذائية قضية صحية مقلقة في مجتمعنا، وذلك لأن غالبية العائلات تفتقر من الأساس للمبادئ الضرورية للحفاظ على سلامة الأغذية، ولا تعي أهمية تطبيقها عند التعامل مع أنواع الغذاء قبل تناولها. نشكر شركة اليسرة للأغذية لاتخاذها هذه الخطوة المحورية بهدف معالجة هذه القضية في الكويت، ونحن في وزارة الصحّة ندعم جهود هذه المبادرة التي نرى فيها الوسيلة المثالية لتمكين الأفراد وتعريفهم بأهم ممارسات السلامة الغذائية، وهو ما أؤمن بأنه، وبالتعاون والشراكة الوطيدة مع الجهات الحكومية المتخصصة بالسلامة الغذائية، سيتمر بالقضاء على نسبة عالية من حالات التسّمم الغذائي في الكويت».

ومن ناحيته، أضاف رئيس التسويق في شركة اليسرة للأغذية، بيدرو كاسكوينها: «ينطلق نهج عمل شركة اليسرة للأغذية من إيمانها بأن السلامة الغذائية هي المعيار الرئيسي الذي نقدمه للعائلات في الكويت وبالأخص بما أن التسمم والتلوث الغذائي قد أصبح من أهم القضايا الصحية التي نواجهها يومياً في الكويت. لذا أخذنا بمسؤوليتنا أن نواجه هذه القضية ونضع حل لها من خلال تحفيز العائلات والمجتمع ككل في المشاركة في نقاش يرفع الوعي العام عن السلامة الغذائية والممارسات الصحيحة لها في مبادرة «سلامة عائلتك من سلامة غذائك». وتهدف بنهاية هذه المبادرة إلى تثقيف غالبية الأفراد في الكويت عن ممارسات السلامة الغذائية داخل منازلهم حتى تصبح هذه الممارسات من عاداتهم اليومية عند تعامل وتحضير المأكولات. نحن على ثقة من أن هذه المبادرة المجتمعية التي تنبثق من قيم شركتنا هي الخطوة لوضع الحلول لمشكلة التسمم والتلوث الغذائي في المنازل.»

ومن ناحيتها قالت أخصائية الغذاء في شركة اليسرة للأغذية دانة غريب: «إن مبادرة «سلامة عائلتك من سلامة غذائك» يقودها فريق من خبراء التغذية والسلامة الغذائية المتمرّسين على مستوى عالمي. وتلتزم الشركة من خلال هذا الفريق، بتوعية المجتمع الكويتي حول أهمية تبني ممارسات السلامة الغذائية الصحيحة داخل المنزل. كما تهدف المبادرة أيضاً إلى خلق حوار مجتمعي يؤدي إلى خفض حالات التسمّم الغذائي التي تحدث في الكويت».

وأضافت: «نستهدف بشكل خاص العائلات التي لا تعي الممارسات الصحيحة للحفاظ على سلامة أفرادها من خلال سلامة الأكل الذي تتناوله بشكل يومي. فمن المعتقدات الخاطئة المتداولة في مجتمعنا أن التسمّم الغذائي ينتج عن تناول لحوم منتهية الصلاحية أو منتجات غير صالحة. ولكن ما لا يعلمه أغلب المستهلكين هو أن بعض الممارسات الخاطئة في مطابخهم هي بالفعل العوامل الأساسية المسبّبة للتسمّم الغذائي وتلوّث الأغذية».

وختمت غريب كلمتها قائلة: «إننا نسمع كل يوم عن إغلاق متجر للمواد الغذائية هنا أو مطعم هناك بسبب مخالفة أنظمة سلامة الأغذية فيها، ومع ذلك، لا نتحدث عن مخالفات مماثلة تحدث في المنازل، وربما تكون السبب الأكبر في التلوّث والتسمّم الغذائي. لهذا السبب وضعنا نصب أعيننا، هدف القضاء على معظم هذه المخالفات مع نهاية المبادرة.»

فريق السيرة أثناء اطلاق المبادرة